



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

افتتاح المنتدى الاقتصادي الأفريقي العربي في الاردن برعاية الملك عبد الله بعنوان " خارطة الطريق والتمويل المتاح لاستثمارات ناجحة "



في بوروندي باليت نيونكورو، والرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

نائل الكباريتي

أشار رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل رجا الكباريتي في كلمته إلى أن "الجغرافيا التي تجمعنا والثروات التي نتقاسمها والتعداد السكاني الضامن كلها مصادر وعوامل قوة لنكون كتلة اقتصادية هائلة مؤثرة في الاقتصاد العالمي ولكن لا نستطيع كدولة واحدة أن نكون لاعب رئيسي ولكن عندما نتحد اقتصادياً نصبح قوة تحترم وذات شأن في العالم أجمع، وتحت مسمى المنتدى الاقتصادي الأفريقي - العربي نحن اليوم نجتمع لكي نرسم سوياً خارطة للطريق لتعاون مستقبلي يزدهر بالعباء ونتقاسم المنافع بتساوٍ ونحافظ على الثروات ونعمل معاً للأجيال القادمة. وإن العالم العربي جزء لا يتجزأ من أفريقيا، وأفريقيا الحاضر للعديد من الدول العربية فنحن مجتمعين متحدين نملك ما لا يملكه الغير من ثروات وقوة بشرية".

تحت رعاية الملك الأردني عبد الله الثاني ابن الحسين، افتتح اليوم في فندق فيرمونت - عمان المنتدى الاقتصادي الأفريقي - العربي، بعنوان "خارطة الطريق والتمويل المتاح لاستثمارات ناجحة"، بحضور أكثر من 600 مشارك من 53 دولة.

نظم المنتدى اتحاد الغرف العربية، غرفة تجارة الأردن، اتحاد الغرف الأفريقية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومجموعة الاقتصاد والأعمال، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا كشريك استراتيجي.

تحدث في حفل الافتتاح كل من وزير الدولة لشؤون الاستثمار الأردني مهند شحادة، رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل رجا الكباريتي، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الشيخ صالح كامل، رئيس اتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والزراعة والمهن أحمد الوكيل، الأمين العام المساعد ورئيس القطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية السفير د. كمال حسن علي ممثلاً أمين عام الجامعة د. أحمد أبو الغيط، رئيس قسم التجارة الخارجية والقطاع الخاص في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أحمد شعيب ممثلاً مدير عام المصرف د. سيدي ولد التاه، وزيرة التجارة والصناعة والسياحة



وتحقيق علاقات قوية متبادلة المنفعة مع تلك الشركات". وشدد على أنه "رغم الاضطرابات الإقليمية، فإننا نفخر بأن الأردن عزز مكانته كملاذ آمن للأردنيين ولشركائنا وأصدقائنا، وكل ذلك نتيجة القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والتزامنا ببرنامنا الوطني للإصلاح. وفي ضوء ذلك، فإننا نواصل تصميمنا على الاستعادة من نقاط القوة لدينا، وفي مقدمها موقعنا الجغرافي الذي يجعلنا منصة استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنه يجعلنا مركزا عالميا مثاليا بين الشرق والغرب. كما أنه لدينا اتفاقات تجارة حرة تتيح لنا الوصول إلى أكثر من مليار مستهلك. والأردن يوفر وجهة مثالية عند البحث عن قاعدة للتصنيع أو التجميع أو التوزيع أو الخدمات. كذلك يمكن أن يكون الأردن قاعدة لمشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار في منطقتنا".

ورأى أنه "انطلاقاً من كل ذلك، فإن السوق الأفريقية تمثل إمكانات غير مستغلة لتحقيق المنفعة المتبادلة وعلينا العمل على زيادة حجم التجارة بين منطقتنا وأفريقيا في مختلف القطاعات بدءاً من الزراعة والغذاء إلى المواد الكيميائية والخدمات، والأردن يمكن أن يلعب دوراً محورياً كشريك مثالي للشركات والمستثمرين لتحقيق مستقبل مزدهر في العلاقات العربية الأفريقية".

الشيخ صالح كامل

من جانبه، اعتبر رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الشيخ صالح كامل أن "الاستثمار لا يحتاج إلى قوانين بل إلى احترام

وسأل: لكن ماذا ينقصنا؟ ينقصنا الاستراتيجيات والاتفاقيات لتوحيد المجالات وتسخير الأفكار لننطلق بها نحو العمل. وينقصنا الإيمان في التكامل الاقتصادي وتسخير الأدوات لتقوية التبادل التجاري والخدمات (من نقل ولوجستيات)، والانفتاح على بعضنا البعض، وتعزيز تبادل المعلومات والتركيز على علم المعرفة ونقل الثقافات بيننا، السياحة، والخدمات المالية، والتعليم، وإنشاء مناطق لتبادل السلع وعلى سبيل المثال وليس الحصر مناطق حرة، وإنشاء صناعات تكاملية وليس تنافسية، وبالأخص في قطاعات مثل: المعدات الإلكترونية، والمدخلات الزراعية، ومنتجات الصناعات الزراعية والغذائية، والصناعات الصحية والصيدلانية، مشروعات الطاقة التقليدية والمتجددة، والمياه، والأسماك، والثروة الحيوانية. وختتم: "إن هذا المنتدى المتميز بحضور نخبة نخبة من اقتصاديين 54 دولة، إنما هو رسالة واضحة أن القطاع الاقتصادي الخاص كان وسوف يبقى المحرك الاقتصادي للنمو والتنمية في الدول وهذا ما أثبت في الدول الاقتصادية المتقدمة في العالم. واليوم أن الأوان أن نشكل فريق عمل قادر على المتابعة والعطاء والإبداع لرسم استراتيجيات لبناء شركات اقتصادية هدفها الانتاج والتصدير والإبداع الفكري".

مهند شحادة

بدوره، مندوب صاحب الجلالة الهاشمية وزير الدولة لشؤون الاستثمار الأردني مهند شحادة أكد أن "هيئة الاستثمار الأردنية ملتزمة بالعمل مع المستثمرين والشركات لتسهيل عملهم في الأردن



من مختلف دول العالم والهيئات متعددة الاطراف بواقع حوالي 50 دولار للفرد، وللأسف 20 في المئة فقط كانت للتنمية الاقتصادية، ولذلك فلقد آن الاوان أن نركز على تجارتنا البينية والاستثمارات المشتركة، وهذا لن يتأتى إلا بتنمية النقل واللوجستيات، بمشروعات مثل طريق الاسكندرية كيب تاون، وموانئ محورية مثل محور قناة السويس، لننقل خيراتنا وخبراتنا وسلعنا بيسر وكفاءة. كما يجب أن نسعى لاستغلال منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي ولدت بشرم الشيخ في 2015 وتضم نصف افريقيا المجاور للوطن العربي، وهي منطقة ذات قوة شرائية تتجاوز 1,3 تريليون دولار، كمرحلة اولى لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الشاملة".

ونوه الوكيل بأن افريقيا هي ثاني أكبر قارة إذ تضم ثمن سكان العالم، بأعلى نسبة نمو للطبقة المتوسطة ذات القوة الشرائية العالية، وفيها 60 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة، ونصف مخزون العالم من البلاتينيوم والكوبالت والماس، و 11 في المئة من البترول، والاهم صادراتها الصناعية التي تضاعفت في العقد الماضي لتتجاوز 100 مليار دولار. والوطن العربي يجب أن يغتنم الفرصة، ويكون الشريك التجاري الرئيسي لافريقيا، خاصة مع وجود الالاف من أبناء الوطن العربي الذين توطنوا في مختلف ربوع القارة الافريقية. والاهم، يجب أن يكون الوطن العربي شريكا استثماريا رئيسيا، خاصة في الزراعة لتحقيق أمننا الغذائي، والطاقة الجديدة والمتجددة والصناعات التحويلية لزيادة القيمة المضافة لخيرات افريقيا، وبالطبع، النقل متعدد الوسائط، الذي تنامي خلال العقد الماضي ليتضمن محور قناة السويس والعديد من المشاريع الرئيسية

العقود"، مشدداً على "أهمية محاربة الفساد حيث تحتل عشر دول عربية وأفريقية صدارة ترتيب مؤشر الفساد العالمي". وألقى كامل الضوء على الخطة الاستراتيجية للغة الإسلامية والتي تتضمن تحقيق العديد من الأهداف وفي مقدمها احياء القيم الأخلاقية في المعاملات التجارية وزيادة حجم التبادل التجاري والسياحة البينية والاستثمارات المتبادلة والمشاركة وتحفيز التعاون المصرفي. لافتاً الى تحديات عدة أهمها انخفاض معدل التنمية الاقتصادية وزيادة الفقر والبطالة في الدول الإسلامية وانخفاض التبادل التجاري البيني، ومحدداً الآليات اللازمة لمواجهة هذه التحديات كإقرار التأشيرة المفتوحة بين الدول الإسلامية وانشاء البنك الكبير وإزالة الحواجز الجمركية وانشاء مناطق تجارة حرة وتعزيز دور القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية.

أحمد الوكيل

رئيس اتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والزراعة والمهن أحمد الوكيل أشار إلى أن "جسور التعاون العربية الأفريقية يمكن أن توفر الاستثمارات والتكنولوجيات لتحويل الثروات الطبيعية الأفريقية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، خالقة لفرص عمل لأبنائنا. ونحن كمجتمع اعمال ننظر للوجه الآخر للعملة، فبينما يرى البعض، وبحق، مشاكل طاقة وبيئية وتغير مناخي، نرى نحن فرص استثمارية وتجارية مستحدثة، تخلق فرص عمل لأبنائنا". وقال: "تلقت افريقيا في العام الماضي أكثر من 60 مليار دولار منح

(2015-2019) التي رصدت لها مخصصات مالية معتبرة حيث بلغ إجمالي التزاماتها 1600 مليون دولار بزيادة 600 مليون دولار عن الخطة السابقة. وقد تم تخصيص مبلغ 1100 مليون دولار لتمويل مشروعات القطاع العام ومبلغ 450 مليون دولار لتمويل مشروعات القطاع الخاص، ومبلغ 50 مليون دولار للعون الفني، كما تم تخصيص مبلغ سنوي يتراوح بين 150-250 مليون دولار لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية".

وشدد على أنه "ما يتميز به المصرف عن الكثير من المؤسسات المالية كونه مملوك من طرف الدول العربية إلا انه لا يقرض إلا الدول الإفريقية غير العربية. وقد بلغ إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف لدول إفريقيا جنوب الصحراء حتى 30 يونيو 2017 ما قدره 5540 مليون دولار".

رؤوف أبو زكي

الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي أشار إلى أنه "من المؤشرات المشجعة أن نرى الأردن وهو يتابع مسيرة النمو والإصلاح رغم التحديات الكثيرة التي تحيط به والناجمة خصوصاً عن الوضع في سوريا والعراق، حيث استطاعت المملكة الأردنية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني لم تدع هذه الأزمات تشيها عن تنفيذ الإصلاحات وتحقيق المزيد من التوازن في الميزانية وتعزيز الثقة بالبلد وبسياساته".

ورأى أنّ "التحدي الأكبر أمام الأردن هو حفز النمو وتوفير فرص العمل، رغم الظروف غير المؤاتية، ولا يزال الرهان قائماً على حدوث تغييرات إقليمية إيجابية مثل فتح معابر التجارة مع سوريا والعراق. لكن هذا الرهان قد يأخذ وقتاً. وهذا يعطي الأولوية للإصلاحات الهيكلية بما يعزز القدرة على مجابهة التحديات الحالية والمستقبلية. وقيام مجلس السياسات بإطلاق برنامج النمو الاقتصادي للفترة 2018-2022 يساهم في استقطاب الاستثمارات واحتواء الضغوط المالية ويعتبر من التطورات الإيجابية المهمة".

أضاف: "يشرفنا أن نتشارك معاً في تعزيز العلاقات العربية - الإفريقية اليوم في الأردن وغداً في القاهرة إذ أننا وبالإشتراك مع الاتحاد العام للغرف التجارية في مصر سننظم الدورة الثالثة من ملتقى مصر للاستثمار في 3 ديسمبر 2017 لعرض المستجدات في مناخ وفرص الأعمال والاستثمار في مصر".

باليث نيونكورو

وختاماً قدمت وزيرة التجارة والصناعة والسياحة في بوروندي باليث نيونكورو عرضاً لفرص الاستثمار في بلدها وفي أفريقيا بشكل عام. وتطرقت إلى التحديات التي تواجه تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية العربية الإفريقية وآليات معالجتها.

مثل ميناء بوينت نوار بالكونغو، وميناء تيمبا بغانا، وطريق ابوجا - كيني بنجيريا، وطريق جابور - كاولاك بالسنگال، والتي ستكامل مع طريق الاسكندرية كيب تاون والموانئ المحورية بقناة السويس لنشر التنمية في كافة الربوع الإفريقية، برحبة عالية.

كوال حسن علي

كلمة أمين عام الجامعة د. أحمد أبو الغيط ألقاها الأمين العام المساعد ورئيس القطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية السفير د. كمال حسن علي الذي لفت إلى أنه "على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على أول قمة عربية أفريقية، إلا أن العلاقات العربية الإفريقية لم ترق إلى ما هو مرجو منها. ومع انعقاد القمة العربية الإفريقية الثانية في مدينة سرت الليبية عام 2010 بدأت توتى بثمار هذا التعاون حيث أجازت وثيقة للشراكة الاستراتيجية وخطة عمل للتعاون العربي الإفريقي خلال الفترة 2011 - 2016 والتركيز على ضرورة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بين الجانبين العربي والإفريقي. ونحن في جامعة الدول العربية نحرص على تفعيل مجالات التعاون والتكامل بين الدول العربية والإفريقية من خلال إقامة منطقة تجارة تفضيلية عربية أفريقية بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي يكون الهدف منها خلق مناخ تجاري مناسب لزيادة حركة التجارة البينية بين الجانبين، وتكون أولى مراحل عملية التكامل الاقتصادي بيني، وتبذل جهود من الطرفين لوضع الآليات المناسبة لتفعيل هذه الفكرة". وأكد أنه "يتعين على الدول الإفريقية الاستمرار في قيامها بتطوير مناخ الأعمال، وتحسين البنية التحتية والطرق لتيسر لها جلب استثمارات عربية، إذ أن هناك إمكانيات كبيرة للاستثمار في القارة السمراء، يمكن أن يكون للدول العربية فيها نصيب كبير. وفي المقابل فإن الجامعة العربية تعمل على قدم وساق بهدف حث الدول العربية على المضي قدماً نحو زيادة التبادل التجاري بينها وبين إفريقيا أسوة بما يحدث مع أماكن أخرى".

أحمد شعيب

كلمة مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا د. سيدي ولد التاه ألقاها رئيس قسم التجارة الخارجية والقطاع الخاص في المصرف أحمد شعيب، حيث أشار إلى أنه "لقد كان لقادة الدول العربية سبق في استشراف أهمية التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي باتخاذهم القرار في أوائل السبعينات من القرن الماضي بإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي قضى أكثر من أربعة عقود في خدمة التعاون العربي الإفريقي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهام الأساسية التي رسمت للمصرف الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الإفريقية وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية والإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا".

وقال: "يعمل المصرف حالياً على تنفيذ خطته الخمسية السابعة